شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٣٠٢٧٥٩- ٣٤٩٦٩٥

القطاع المالي

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

تحريراً في ٦ / ٣ /٢٠٢٣

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

: mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٣٠٢٧٥٩- ٣٤٩٦٩٥

القطاع المالي

السيد الأستاذ / وكيل الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

شركة مطاحن شرق الدلتا
مكتب العضو المنتدب
للشئون المالية والتجارية
صادر ص ٥ في ٢٠٢٣/٢/١٦

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٤ والمؤرخ في ٢٠٢٣/٢/١٤.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وعن إذ نشكر

السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

مع خالص المحبة والتقدير

تحريراً في / / ٢٠٢٣

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax :٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

: mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٠٢٧٥٩-٣٠ - ٣٤٩٦٩٥

السيد الأستاذ / وكيل الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٤ والمؤرخ في ٢٠٢٣/٢/١٤.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

نتشرف أن نرفق *طيه* لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وإنا إذ نشكر

السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

تحريـــراً في / / ٢٠٢٣

محاسب / عادل راغب حسين

Edmc.delta@yahoo.com

الموقع الالكتروني : East DElta mills.com

Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

: mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

الزقازيق- طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ – الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٠٢٧٥٩- ٢٣٤٩٦٩٥

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية
في ٢٠٢٢/١٢/٣١

الملحوظة	الرد
▪ بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥٦,٧٢٧ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨,٣٢٧ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٨,٤ مليون جنيه، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات إستثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، إيرادات وأرباح أخرى، الفوائد الدائنة) بنحو ٣٥,٠٦٨ مليون جنيه وبنسبة ٦١,٨٢% من الربح المُحقق. ▪ **يتعين إستغلال الطاقات المُتاحة بالشركة لتعظيم الإيرادات.**	- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وزيادتها بمبلغ ٥٠جنيه / للطن فقط اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١/١برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة وكذا تخفيض وزن رغيف الخبز من ١١٠جم الى ٩٠جم مما اثر على كميات الاقماح المطحونة . ▪ الامر الذى يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
▪ ما زال لم يتم توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ والخاص بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة. ▪ فضلاً عدم قيام الشركة بتوثيق بعض محاضر مجلس الإدارة منذ يونية ٢٠٢٠ حتى تاريخه وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. ▪ **يتعين موافاتنا بما إتخذته الشركة من إجراءات لإنهاء توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المؤرخ ٢٠٢١/١١/٢، وموافاتنا بأسباب عدم تقديم محاضر مجلس الإدارة عن المدة المذكورة للتوثيق والاعتماد.**	▪ جارى العمل على إنهاء إجراءات توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢ . ▪ يتم تقديم محاضر مجلس الادارة التى تحتوى على احداث جوهرية للتوثيق من الجهة الادارية المختصة وسيتم إستكمال توثيق باقى المحاضر تنفيذاً لما ورد بالملاحظة .
▪ تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ صافي تكلفتها نحو ١٠٠,٣٦٥ مليون جنيه، وكذا التكوين الاستثماري، المخزون، النقدية بالخزينة والبالغ قيمهم نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه، ٢١,٤٢٤ مليون جنيه، ٧٩٦ ألف جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ الأمر الذي لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة. ▪ **يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.**	▪ يتم جرد الاصول الثابتة والنقدية بالخزينة في ٦/٣٠ كالمتبع فى كل عام .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ **تم تعلية الأصول الثابتة خلال الفترة بنحو ٧,١٤١ مليون جنيه وقد تضمنت الآتي:** ▪ نحو ٥,٩٩٢ مليون جنيه قيمة عدد ٢ منخل جديد بمطحن السويس. ▪ نحو ٠,٤١٦ مليون جنيه قيمة ٤٣٠ متر كابل بميت غمر. ▪ ولم تقم الشركة باستبعاد الأصول المستبدلة الأمر الذي أدي إلى تضخم الأصول الثابتة بتكلفتهم رغم استبعادها. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم في هذا الشأن باستبعاد الأصول المستبدلة.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ تم تعلية الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ بنحو ١٢,٦٤٥ مليون جنيه خلال الفترة (نحو ٥٨١ ألف جنيه بالأصول الثابتة، نحو ١٢,٠٦٤ مليون جنيه بالمشروعات تحت التنفيذ) وذلك بالخطأ حيث أنها تمثل ضريبة القيمة المضافة على الأصول المشتراة والواجب تعليقها على حساب مصلحة الضرائب وذلك وفقاً لنص المادة (٢٨ مكرر) من القانون (٦٧) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته، حيث درجت الشركة على هذا. ▪ ويتصل بذلك أن الشركة تحملت ضريبة قيمة مضافة بسعر ١٤% بدلاً من سعر ٥% على الآلات والمعدات الواردة من الخارج والخاصة بخطوط الإنتاج طبقاً لما تقضي به المادة رقم (٣) من القانون السالف ذكره وكذا قرار وزير المالية رقم (٢١٢) لسنة ٢٠٢٢ في هذا الخصوص الأمر الذي كبد الشركة نحو ١٠ مليون جنيه (قيمة الفرق بين سعري الضريبة) خلال فترة الفحص فقط تحملتها الشركة بالزيادة وحُملت على أصولها. ▪ **يتعين بحث ما سبق وحصر كافة الحالات المثيلة واستبعاد قيمة تلك الضريبة من قيمة أصول الشركة وتحميلها على حساب مصلحة الضرائب ومراعاة إجراء التعديلات الواجبة في قيمة أهلاك تلك الأصول والعمل على تسوية تلك المبالغ مع مصلحة الضرائب والجهات المختصة.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ تبين وجود العديد من الأصول الثابتة انتهي عمرها الافتراضي أو قارب على الإنتهاء وما زالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها. ▪ **يتعين دراسة ما تقدم في ضوء ما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.**	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع إعادة النظر فى تقدير الاعمار الإنتاجية للاصول التى لم تهلك دفترياً وذلك فى ضوء معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) .
▪ رغم وقف العمل بمطحن السنانية بدمياط منذ أبريل ٢٠٢٢ وذلك لتطويره وفك وتشوين الخط القديم وذلك بناء على قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٣/١٦ وقرار الرئيس التنفيذي في ٢٠٢٢/٤/٢ إلا أنه لم يتم اتخاذ قرار تكهين واستبعاد تلك الأصول والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية نحو ٦ مليون جنيه. ▪ **يتعين اتخاذ القرار اللازم بتكهين الخط الإنتاجي المشار إليه واستبعاده حتى تظهر أصول الشركة على حقيقتها.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .

الملحوظة	الرد
▪ تضمن حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٢٥,٦٥٠ ألف جنيه (مباني) مُرحل منذ أكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٣٣,٦٥٠ ألف جنيه تحت مسمي مشمعات، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة المنصورة، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة الإسماعيلية). ▪ **يتعين بحث ودراسة ما سبق مع موافاتنا بموقف تلك المبالغ المُرحلة منذ أكثر من عام.**	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .
▪ **بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٩٦,٢٧٨ مليون جنيه تبين بشأنها الآتي:** * نحو ٩٢,٣٣٤ مليون جنيه قيمة معدات والتركيبات التي تم استيرادها لعملية إحلال وتجديد مطحن السنانية بقدرة ٣٠٠ طن قمح/يوم والتي وردت خلال الفترة من مايو حتى سبتمبر ٢٠٢٢ وتم اضافتها لمخازن الشركة الأمر الذي كان يستوجب معه تعلية تلك القيمة لحساب التكوين الأستثماري. * فضلاً عن باقي القيمة المستحقة للمورد الأجنبي (البالغ نسبتها ١٠% من قيمة المعدات الواردة) البالغة نحو ١٠,٢٥٠ مليون جنيه وذلك وفقاً لأسعار الصرف في تاريخ تنفيذ بنود العقد والتي لم يتم تعليتها ضمن حساب التكوين الاستثماري والمستحقة للمورد (دائنو شراء أصول). ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم بشأن ذلك.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
* نحو ٥٨٥,٥٧٨ ألف جنيه الدفعة المُقدمة من قيمة إعتماد مستندي لشراء عدد ٦ سلندر لمطحن سندوب بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة من شركة أوكريم الإيطالية وبقيمة إجمالية قدرها نحو ١٦٤ ألف يورو – فوب – أي ميناء أوربي بناءً على المناقصة العامة رقم (٢٢) في يوليو ٢٠١٩ من خلال التحويل المباشر وعلى أن تُسدد ٢٠% كدفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان بنكي بذات القيمة بمدة توريد ثلاثة أشهر من تاريخ تاريخ الدفعة المُقدمة في ٢٠٢١/١١/٢٠، تداولت المراسلات بين الشركة ووكيل شركة أوكريم الإيطالية بشأن تأخر الشحن لعدة ظروف، وفي مارس ٢٠٢٢ طالب المورد بضرورة فتح إعتماد مستندي في ضوء قرارات الحكومة المصرية، وتم موافقة المجلس على فتح إعتماد مستندي وتعديل بعض شروط الشحن ، إلا أنه لم يتم فتح الإعتماد المستندي حتى تاريخ الفحص في فبراير ٢٠٢٣. ▪ **يتعين بحث ودراسة جميع ما سبق مع موافاتنا بما تم في هذا الشأن وبيان العائد على المال المستثمر في تلك السلندرات حيث أنها خاصة بمناقصة عامة منذ يوليو ٢٠١٩ أي منذ أكثر من ثلاث سنوات مع ضرورة إعادة النظر في دراسة جدوى الاستمرار في تنفيذ تلك الأعمال.**	▪ تم فتح الاعتماد المستندى وجارى العمل على إنهاء باقى الاجراءات .

الملحوظة	الرد
* نحو ٣٠٠ ألف جنيه تحت مسمي المركز القومي لبحوث الإسكان قيمة ما تم سداده لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " عن مراجعة عملية إعادة تأهيل مباني مطحن السادات بدمياط والمُسندة لشركة شركة الأشقاء للمقاولات منذ بدايتها وتحديد المسئولية بشأنها وفقاً لقرارات مجلس إدارة الشركة بتواريخ ٩/٢٩، ١٠/٣١، ٢٠٢١/١١/٢٨، وصحته التحميل على مصروفات الفترة. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
- بلغت الاستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات، ويتصل بما سبق من أن الإحتياطيات تضمنت نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بدراسة ما ورد بالملاحظة وإجراء التصويب اللازم فور الإنتهاء من الدراسة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب هذا الفرق. ▪ **يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات مع ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة ببحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق.**	▪ جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
▪ **بلغ المخزون في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢,١٧٨ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي :** - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط. ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٧) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) والتى تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ". ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالي فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.**	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢) .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة أخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بعمل دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي ، حيث ما زالت ملاحظتنا قائمة من ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالى ٤٠١,٢١٣ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بما يعادل حوالى ٣٩٢,٢١٠ ألف طن قمح ٢٤ قيراط – طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة قطاع التخطيط والمتابعة بالشركة – بفارق قدره حوالى ٩ ألاف طن ما بين مخلفات طحن وناتج غربلة فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ٤,٤ ألف طن فقط بفارق قدره حوالى ٤,٦ ألف طن. ▪ **يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة ووضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسباب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وببيانات الإنتاج اليومية.**	▪ جارى دراسة عمل وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن علما بان مخلفات الطحن يظهر اثارها فى ارتفاع نسب التصافى والعائد منها يؤول لصالح هيئة السلع التموينية وذلك عند زيادة معدلات التصافى للنخالة الخشنة .
▪ لم يتضمن حساب المخزون نحو ٦,٦٦٥ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المُنصرف من الأصناف الواردة لما لذلك من أثر مباشر على نتائج أعمال الفترة.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة في ٢٠٢٢/١٢/٣١. ▪ **يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.**	▪ جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة .
▪ لم يتم موافاتنا بالشهادات المؤيدة لمبلغ نحو ٧,٠٧٣ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ. ▪ **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية.**	▪ سيتم موافاة سيادتكم بالشهادات المؤيدة فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ لم يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية (الأسهم) والبالغة نحو ١,٤٨٨ مليون جنيه حيث تم التقييم طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحته نحو ٢,٣١٢ مليون جنيه طبقاً للأسعار في نهاية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢٩ وبفارق قدره ٨٢٤ ألف جنيه. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم لإثبات تلك الاستثمارات بالقيمة السوقية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) فقرة (٢٥).**	▪ يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الاوراق المالية فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
▪ بلغ **مخصص الديون المشكوك** فى تحصيلها نحو ٨,٤٤٧ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه (منها نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه بحساب العملاء، ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى). ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة مع دراسة مجمع الإضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات، وتطبيق الفقرة رقم (٥,٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية.**	▪ جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .
▪ **بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها) نحو ١١٢,٩٢٤ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نواف بدراسة لتلك المخصصات، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلى:** ▪ بلغ **مخصص الضرائب** المتنازع عليها نحو ٢٣,٨٩٣ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية. ▪ * بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥ ورد للشركة مطالبة بالسداد من مصلحة الضرائب المصرية عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٥١,١١١ مليون جنيه ومُسدد عنها مبلغ نحو ٤٦,٤٠٤ مليون جنيه بفارق قدره ٤,٧٠٧ مليون جنيه ومُكون عنها مخصص بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٧٩٣ ألف جنيه. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ٧٩٣ ألف جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها.**	▪ سيتم إعادة دراسة مخصص الضرائب فى ٦/٣٠ .
▪ بلغ **مخصص المطالبات والمنازعات** نحو ٣٨,٨٨٠ مليون جنيه وبنسبة ١٣٦% من المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى والبالغة نحو ٢٨,٥٨٩ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وقد تضمن المخصص مبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه لمقابلة الدعاوي الخاصة بورثة أحمد محمد صالح ووفقاً لبيانات القطاع القانوني وما تم عرضه بمجلس إدارة الشركة فإن الشركة أصبحت ليست خصم في النزاع وعليه إنتفي سبب تكوين المخصص. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل التعلية لمخصصات انتفي الغرض منها حتى لا يمثل احتياطي سري.**	▪ سيتم إعادة دراسة مخصص المطالبات فى ٦/٣٠ .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ **بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٥٠,١٥١ مليون جنيه منها:** * نحو ٨,٧٨٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المُعدة بمعرفتها والبالغة نحو ٨,٧٧٣ مليون جنيه، في حين لم ترد أي مطالبات بغرامات أو عقوبات تموينية حتى تاريخ الفحص في فبراير ٢٠٢٣. ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢٢/١٠/١٨ بإعادة دراسة المخصص وزيادة الرقابة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.**	▪ قامت الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وقد وجدت مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافاتنا بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى .
* **نحو ٣٧,٨٧١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.** * ونشير فى هذا الصدد إلى صدور قرار لجنة الطعن رقم ٢٠٢١/٢٢٦ بجلسة ٢٠٢٢/٢/٢٧ والذي تضمن أحقية الطاعن (الشركة) في بعض المبالغ وعدم أحقيتها في البعض الأخر. *وقد قامت هيئة قضايا الدولة فرع الشرقية بإخطار الشركة بصحيفة طعن ضريبي على قرار لجنة الطعن مُقدم من السيد/ وزير المالية والسيد/ رئيس المركز الضريبي لكبار الممولين، بناءً على خطأ لجنة الطعن بتخفيض الفروق الضريبية بالنسبة لتكلفة الطحن وعمولة تسويق النخالة الخشنة الأمر الذي قامت الشركة عليه بإعادة دراسة المخصص وفقاً لقرار لجنة الطعن وطعن وزارة المالية عليه ورأت أن يكون المخصص بنحو ٣٧,٨٧٠ مليون جنيه. **ويتصل بما سبق** بأن الشركة قد قامت بسداد مبلغ نحو ٦٩,٥٦٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ضريبة مبيعات وقيمة مضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر خصماً من المخصص وهي محل دعاوي قضائية ما زالت متداولة. ▪ **يتعين موافاتنا بالموقف القانوني للطعون المُقدمة من وزارة المالية وإحتمالات الكسب أو الخسارة حتى يمكن الحكم على مدي صحة المخصص المُكون خاصة مع صدور قرار لجنة الطعن السابق لصالح الشركة.**	▪ صدر قرار لجنة الطعن لصالح الشركة بوجوب سداد مبلغ ١٧,٢٣٢ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وقامت هيئة قضايا الدولة فرع الشرقية بإخطار الشركة بصحيفة طعن ضريبي على قرار لجنة الطعن مُقدم من السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب العامة والسيد/ رئيس المركز الضريبي لكبار الممولين بصفته ضد الممثل القانونى للشركة وسيتم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالموقف القانونى عند صدور أى أحكام ،
▪ **بلغت أرصدة الموردين فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٣٣٢,٤٩٨ مليون جنيه (دائن)، نحو ٣٨٢,٢٢٢ مليون جنيه (مدين)، وبالمراجعة تبين ما يلى:** - عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ٣٨٢,٢٢٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٣٦٢,٢٧٠ مليون جنيه.	▪ تم إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١.

الملحوظة	الرد
- أسفرت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٨/١٥ على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ والمُشار إليها بتقريرنا رقم ١٤٠ في ٢٠٢٢/٩/١٢ الخاص بمراجعة القوائم المالية المُعدلة فى ذات التاريخ وكذلك تقريرنا علي القوائم المالية الدورية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ وتحفظ الشركة على مصاريف الغربلة بقيمة قدرها ٢٥٥ ألف جنيه، وأغفال المطابقة على تحفظات بالسنوات السابقة مما أدي إلى ظهور فروق لصالح الشركة بنحو ١٢,٩٧٢ مليون جنيه وفروق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٣ مليون جنيه وكانت الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٢/١٠/١٨ قد أوصت بتشكيل لجنة لبحث الخلافات الخاصة بالهيئة العامة للسلع التموينية وهذا ما لم يتم حتي تاريخه. **ويتصل بما سبق تضمن حساب الموردين " المدين " في** ٢٠٢٢/١٢/٣١ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمي منظومة الخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الأخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز، وقد تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التى تمت مع الهيئة على أرصدتها في ٢٠٢٢/٦/٣٠. وقد ورد برد الشركة على تقاريرنا سالفة الذكر من أنه سيتم تشكيل لجنة لفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك وهو ما لم يتم. ▪ **يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل، مع ضرورة موافاتنا بما تم بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق وإدراج التحفظات لصالح الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.**	▪ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١ تم إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالإضافة الى انه جارى العمل على تشكيل لجنة لفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء تقرير اللجنة .
▪ **تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات المبالغ التالية:** * مبلغ نحو ١,٥٧٢ مليون جنيه ضرائب قيمة مُضافة لم نتحقق من صحة المبلغ وتفصيله. * مبلغ نحو ٣,٣٥٩ مليون جنيه ضرائب عامة مُرحل منذ عدة سنوات. * مبلغ نحو ١٣٨ ألف جنيه ضرائب عقارية منذ عدة سنوات ولا يقابله أية مطالبات. ▪ **يتعين بدراسة ما سبق مع ضرورة إجراء التصويب اللازم لما له من أثر على القوائم المالية.**	▪ جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة مُرحلة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالالتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. ▪ **ويتصل بما سبق** من أنه في ٢٠١٩/١٢/٢٢ ورد للشركة قرار لجنة الطعن رقم ٢٠١٨/٢١٧ عن السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذي تضمن في نهايته البند رقم (٦) أن هناك مبالغ تؤول للدولة مادة ١٤٧ مصادرة تأمينات. ▪ تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وذلك رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وآخرها في ٢٠٢١/١٠/١٨ بدراسة هذه الأرصدة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة. ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.**	▪ سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
▪ تم تحميل حساب الأجور بند المكافآت بمبلغ ١٣,٢٧٠ مليون جنيه (مبلغ ١١,٢٧٠ مليون جنيه أجور نقدية، مبلغ ٢ مليون جنيه حصة الشركة في التأمينات الإجتماعية) تقديري لمكافأة قدرها أربعة أشهر من الأجر الأساسي في ٢٠٢٢/٧/١ للعاملين بالشركة. ▪ عدم تحميل الاستخدامات (المواد البترولية) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمبلغ ١,٤١٦ مليون جنيه قيمة إستهلاك بونات البنزين والسولار عن شهر ديسمبر ٢٠٢٢ لوحدات ومناطق الشركة المختلفة طبقاً للبيان الوارد من إدارة المراجعة بالشركة. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) مبلغ ٥٤٦,٨٥٧ ألف جنيه قيمة تعويضات عن بدل نقدي وأجازات وقضايا عمالية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وذلك رغم تضمين مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) لمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمواجهة قضايا عمالية عن رصيد الأجازات. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه مقابل الخصم من مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) بنفس المبلغ مع تدعيم المخصص بالشكل المناسب طبقاً للالتزام الحكمي والقانوني القائم.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ١٤ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالي فى ٢٠٢٢/١٢/٣١، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بلغت نحو ٧,١٤١ مليون جنيه. ▪ **يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية ومنها معيار رقم (٢٤) ضرائب الدخل، ومعيار رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية وأثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.**	▪ تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية .
▪ لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحى الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالى والتى تبلغ نحو ٣٩٤ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية. ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالى لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالي فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة فى السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ٦,٤٣٤ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١، دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ البالغة نحو ٧,١٤١ مليون جنيه. ▪ **يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته، مع مراعاة العمر المُتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتلك الإضافات لإنتهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ تضمنت الإيرادات فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٨٩,٢٢٦ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير، نحو ٤٨,٠٠٤ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة، نحو ٢,٥٩٨ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبي، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية. ▪ **يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.**	▪ تم إجراء المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وجارى العمل على المطابقة على عمولة تخزين القمح الاجنبى .

الملحوظة	الرد
▪ مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذي تضمن أنه " يتم الإعتراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الإستحقاق " حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل للإيرادات التالية عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١: * مبلغ ٥٣,٦٧٤ ألف جنيه قيمة المقابل لإهلاك الأصول المهداة (آلات ومعدات المخابز). * مبلغ ٢٢,٢٤٨ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي. ▪ **يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في ٢٠٢٢/١٢/٣١.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية. ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على** وضع نظام **للتكاليف البيئية.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
▪ **الاستنتاج المتحفظ:** ▪ وفى ضوء فحصنا المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة. ▪ **مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:** ▪ ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلي: * عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات. * لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية.	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .

Mostafa

الملحوظة	الرد
* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧). * لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال الجدول الخاص بعدد الأسهم ونسبتها في رأس المال. * لم يتضمن الإيضاح رقم (٥) الخاص بالأصول الثابتة الجدول الخاص برصيد الأصل ومجمع مخصص الإهلاك وصافي قيمة الأصل في ٢٠٢٢/٩/٣٠. * لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي: متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها. التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية. ▪ **يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافي ما سبق.**	▪ سيتم إجراء التصويب اللازم .
- ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدني كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٠٥٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية. ▪ **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة في ٢٠٢١/١١/٢ بسرعة إنهاء إجراءات الحصول على التعويض حتى يتم إجراء التسويات اللازمة لتصويب الوضع بسجلات أصول الشركة.**	▪ تم توجيه انذار رسمى على يد محضر لرئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى باقامة دعوى عزل من الوظيفة لعدم تنفيذ هذا الحكم وورد للشركة رداً على هذا الانذار انذار من الهيئة تفيد بان عدم تنفيذ هذا الحكم بسبب خطاب وارد من مصلحة الضرائب بإرجاء التنفيذ لحين إرسال خطاب بما يفيد عدم وجود ضرائب مستحقة على الشركة وهذه تعليمات صادرة عن الدولة كما قامت الهيئة بإرسال خطاب رسمى للشركة بما يفيد بان التنفيذ تاخر بسبب عدم وجود خطابات من مصلحة الضرائب بما يفيد عدم وجود ضرائب الشركة .
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة وأخرها فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الإنتفاع ، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوي ، إلا أنه ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الإنتفاع والبالغة نحو ٢٦,٣٣٣ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظتي الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد ومطحن الشركة الشرقية تتمثل في (نحو ٢٣,١٦٢ مليون جنيه يخص مخبز الفردوس بالدقهلية ، نحو ٢,٦٢٨ مليون جنيه يخص مخبز أبو حماد بالشرقية ، نحو ٥٤٢,٧١٥ ألف جنيه يخص أرض مطحن الشركة الشرقية) ، والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة. ▪ **يتعين الإلتزام بتنفيذ توصية الجمعيات العامة بمتابعة الإجراءات القانونية لجميع الدعاوي الخاصة بحقوق الانتفاع، مع بذل العناية الكافية بموالاة الإجراءات القانونية حفاظاً على أصول وممتلكات الشركة تفادياً لتعرض الشركة لأي مطالبات مالية قد تترتب على أحكام ضد الشركة بتلك الدعاوى.**	▪ هذه الدعاوى مازالت متداولة بالجلسات وعدم حسم النزاع حتى تاريخه بسبب طول الاجراءات القضائية وجارى متابعة هذه الدعاوى حتى يصدر فيها حكم لصالح الشركة .

Mostafa

الملحوظة	الرد
- عدم تنفيذ توصيات الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ بسرعة الانتهاء من تقنين وضع يد الشركة على الأراضي التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضي المشتراه بعقود إبتدائية حيث ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل بعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة تُقدر بنحو ٦٦ ألف متر. ▪ **يتعين الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.**	▪ تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بتوصية الجمعيات العامة وسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها وتسجيلها.
▪ ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضي، مباني، آلات، عدد وأدوات. ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام لتعظيم العائد على المال المستثمر.**	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .
▪ ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات، ومواد التعبئة والتغليف " فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٩٤٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة). ▪ **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطيء الحركة على مستوي كافة وحدات ومناطق الشركة المختلفة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.**	▪ تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى له بما يعود بالنفع على الشركة
▪ **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢,٣٨٢ مليون جنيه** (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٧,٧٢٤ مليون جنيه) متضمن أرصدة مدينة متوقفة لعملاء القطاع الخاص والمنافذ والمستودعات نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه يرجع بعضها لأكثر من ٢٧ عاماً ، وما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وآخرها فى ٢٠٢٢/١٠/١٨ بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة مع متابعة الإجراءات اللازمة في شأن القضايا التي إنقضت لوفاة المدعي عليه من قبل الورثة وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس الإدارة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات. ▪ **يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة وموافاتنا بأسباب عدم تفعيل توصيات مجلس إدارة الشركة المتكررة بشأن تحصيل المديونيات.**	▪ تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ توصيات الجمعية العامة للشركة والعمل على تحصيل المديونيات المتوقفة .

الملحوظة	الرد
▪ بلغت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١١,٦٨٥ مليون جنيه، وقد تضمنت نحو ٦,٢١٣ مليون جنيه أرصدة مدينة متوقفة مُرحلة يقابلها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بنحو ٧٢٣ ألف جنيه، وقد لوحظ بشأن بعضها ما يلي: * نحو ٣,٠٩٥ مليون جنيه قيمة عجوزات أرباب العهد منذ سنوات عديدة بعضهم تم إنهاء خدمتهم. * نحو ٢,٩٨٧ مليون جنيه قيمة المستحق على النقراشي عويضة أرمانيوس، وشركة آمون للمقاولات والمرفوع بشأنهما قضايا صدر الحكم فيهما لصالح الشركة ولم ينفذ حتى تاريخه، رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة وأخرها في ٢٠٢١/١١/٢ بضرورة قيام الشركة بالعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحها والتي تخص شركة أمون للمقاولات والنقراشي عويضة أرمانيوس حفاظاً على أموالها. ▪ **يتعين موافاتنا بما اتخذته الشركة من إجراءات ومتابعة القضايا خاصة وأن نسب الخصم المُستقطعة من بعض العاملين لا تتناسب مع المدة المتبقية لهم بالخدمة وتحديد الموقف المالي للعاملين الذين تم إنهاء خدمتهم، مع تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة بتنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة حفاظاً على حقوقها.**	▪ تقوم الشركة بالخصم من المستحقات وفقاً للضوابط المحددة وكذا أي مستحقات أخرى من وثائق تامين واسهم وإذ لم تفي بالسداد يتم رفع دعاوى مدنية على المدينين للحصول على مستحقات الشركة . ▪ **النقراشي عويضة ارمانيوس :** - مقيد الحرية حيث انه محبوس على ذمة بعض القضايا وقد سبق واتخذت الشركة اجراءات تنفيذ الحكم الصادر ضده وحررت ضده جنحه تبديد لعدم تنفيذ الحكم وما زال المذكور محبوس حتى تاريخه . ▪ **شركة امون للمقاولات :** - قدمت الاوراق لادارة تنفيذ الاحكام بالإسكندرية وتم تحصيل مبلغ ستون الف جنيهاً وجارى الحجز بمبلغ مائة الف جنيه .
▪ في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية. ▪ **نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.**	▪ تم التنبيه نحو ضرورة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحكاماً للرقابة.

❖ **تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .**

والله ولى التوفيق ،،،

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل زاغب حسين

تحريـــــراً في / /٢٠٢٣

-*-*-

Mostafa